البيت الأبيض: اتفاق الفرقاء خطوة كبيرة إلى الأمـــام

متابعة/ المدى

رحب البيت الأبيض بالاتفاق على تقاسم السلطة الذي تم التوصل إليه الخميس في العراق بعد أزمة سياسية استمرت ثمانية أشهر معتبرا انه «خطوة كبيرة إلى الأمام». وقال انتوني بلينكن مستشار نائب الرئيس الاميركي جون بايدن لشؤون الأمن القومي إن «الاتفاق الذي تم التوصل إليه لتشكيل حكومة تعددية خطوة كبيرة إلى الأمام في العراق».

وأضاف بلينكن «لطالما قلنا إن أفضل نتيجة ستكون تشكيل حكومة تعكس نتائج الانتخابات وتضم كبار أقطاب المجموعات الاثنية والدينية العراقية ولا تستبعد أو تهمش أحدا».

وتوصل القادة العراقيون الخميس بمبادرة كردية إلى اتفاق حول تقاسم السلطات يمهد لانتخاب رئيسي البرلمان والجمهورية ويضع حدا للازمة السياسية التي تشل عمل المؤسسات منذ الانتخابات قبل ثمانية أشهر.

وأعلن علي الدباغ المتحدث باسم الحكومة لوكالة فرانس برس انه «تم التوصل إلى اتفاق لتقاسم السلطة».

بدوره، قال النائب عن العراقية مصطفى الهيتي لفرانس برس أن «الرئيس الاميركي باراك اوباما اجري اتصالا هاتفيا مع علاوي مؤكدا أن المجلس الوطني للسياسات العليا سيتمتع بصلاحيات».

وأضاف أن «التصويت لتشريع المجلس بموجب قانون سيتم قبل تشكيل الحكومة».

أشاد بموقف العراقية خلال مفاوضات بغداد

بـــارزاني: الحكومة خـلال شهر وتوزيع المناصب منصف للجميع

متابعة/ المدى

أكد رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بـارزاني، أمس الخميس، أن الحكومة الجديدة ستشكل خلال شهر من أمس، فيما اعتبر أن حسم توزيع المناصب على الكتل السياسية كان عادلا ومنصفا للجميع، مبينا أن المنصب الجديد المتمثل بالمجلس الوطني للسياسات العليا سيشرع بقانون.

وقال بارزاني خلال مؤتمر صحفي عقده في بغداد إن «قادة القائمة العراقية تصرفوا في آخر لحظة في اجتماع قادة الكتل السياسية الذي عقد يوم أمس، بمسؤولية عالية، وأكـدوا مشاركتهم بالحكومة المقبلة»، مشيرا إلى أن «حسم توزيع المناصب بين الكتل السياسية كان منصفا للجميع»، بحسب قوله.

وأشار بارزاني إلى أنه «تم الاتفاق على أن يكون مجلس السياسات الاستراتيجية من حصة القائمة العراقية على أن يشرع بقـانون»، مبينا أن «قـرارات المجلس التي تتخذ بنسبة ١٠٠ ٪ تنفذ، والتي لا تحظى إلا بنسبة ٨٠ ٪ لا تنفذ إلا بموافقة الجهات المعنية التي يكون القرار المتخذ من اختصاصها».

وأكد بارزاني أن «الحكومة المقبلة ستشكل خلال شهر على جلسة البرلمان «، مؤكدا أن «ضغوطا إقليمية ودولية قد مورست على الكتل السياسية، لكن اجتماعي أربيل وبغداد كانا رسالة واضحة على أن العراقيين قـادرون على حل مشاكلهم بأيديهم».

ولفت بارزاني إلى أن «المادة ١٤٠ ما زالت محل خـلاف بين الكتل السياسية، وأن الحكم فيه للدستور والحكومة الفدرالية»، مبينا أن «الدستور حدد صلاحيات كل مؤسسة، ولا يمكن أن نقوم بما يتعارض معه».

وكانت الكتل السياسية عقدت عصر أمس الأول، اجتماعاتها بحضور، مسعود بارزاني، وجلال طالباني، ونوري المالكي، وإياد علاوي، وطارق الهاشمي، وعادل عبد المهدي، وإياد السامرائي، وهمام حمودي ممثلاً عن عمار الحكيم، وأسامة النجيفي، ونيجرفان بـارزاني، وهـادي العامري، وعلي الدباغ، وإبراهيم الجعفري، ورافع العيساوي، وقد تمخض الاجتماع عن موافقة القائمة العراقية خلال الاجتماع على حضور جلسة مجلس النواب التي ستعقد مساء امس الخميس، كما اتفق القادة على تولي زعيم القائمة العراقية رئاسة المجلس الوطني للسياسيات الاستراتيجية على أن يتولى أسامة النجيفي رئاسة البرلمان.

يذكر أن مقرر اجتماع القـادة العراقيين روز نوري شاويس قد أعلن أن قادة الكتل اتفقوا على عقد جلسة البرلمان، وبين أن اجتماع القادة تم فيه الاتفاق على المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية وحسم ملفي المصالحة الوطنية والمساءلة والعدالة الذي بموجبه سـيتم رفع الاجتثاث عن صالح المطلك وظافر العاني وراسم العوادي القياديون في القائمة العراقية.

الجامعة العربية: انفراج الأزمة خطوة كبيرة الى الأمام

متابعة/ المدى

أعرب الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى عن ترحيبه باتفاق القادة العراقيين على توزيع المناصب السيادية بالدولة.

وقال موسى في تصريحات للصحفيين بمقر الأمـانـة العـامة للجامعة إن من المهم اتفاق الأخـوان في العـراق والـزعـامـات العراقية ومختلف الأحـزاب على تشكيل الحكومة في السنوات المقبلة.

وأوضح أن هذا الاتفاق على توزيع المناصب السيادية في الدولـة يعد في حد ذاتـه تقدما خصوصا بعد الفترة الطويلة التي مرت منذ الانتخابات حتى الآن وأضاف نهنئ الشعب العراقي والأخـوة في العراق بما يتوافقون عليه جميعا.

وحول تحديد موعد للقيام بزيارة للعراق قال الأمـين العـام لم يتم بعد تحديد موعد لكني سأقوم بزيارة للعراق والسودان.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي دعا في وقت سابق جامعة الـدول العربية إلى عدم القلق حول تأخر تشكيل الحكومة، مبيناً أن القوى السياسية ستتفق "عاجلاً أم آجلاً".

وقـال المالكي خـلال مؤتمر صحفي مشترك مع الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى على هامش زيارته للقاهرة إن "على جامعة الـدول العربية أن لا تقلق من تأخر تشكيل الحكومة لأن اختلاف القوى السياسية العراقية سنة نحرص عليها وسنتفق عاجلاً أم آجلاً".

وأضاف أن "العراق حريص على استضافة القمة العربية وعلى الجامعة العربية مساندة العراقيين حيث أن استضافتنا للقمة ستكون دليلا على تعافي العراق".

بعد اتفاق «السيادية» .. توزيع الحقائب الوزارية مهمة جديدة تنتظر الفرقاء

متابعة/ المدى

بعـد انـتـظـار طـويـل عـقـد مجلس النواب مساء أمس الاول الخميس جلسته الموعودة وانتخب أسامة النجيفي رئيسا للمجلس وكلا من عارف طيفور وقصي السهيل نائبين للرئيس.

غير أن محللين قـالـوا إن الاتفاق على توزيع المناصب السيادية ليس هو الهم الوحيد، بل هناك أيضا هم توزيع المناصب الحكومية الأخرى بين مختلف الكتل والأحزاب.

وقال عضو التحالف الوطني علي الـدبـاغ الـذي تـحـدث عـن منصب رئاسة مجلس السياسات العليا وعن عمل المجلس ومسؤولياته «إن المجلس سيكون مسؤولا عن رسم السياسات العليا الخاصة بالعراق». بحسب إذاعة العراق الحر.

الدباغ قال أيضا إن طريقة توزيع المناصب وتقسيم الإدارة بين مختلف الأطراف ستمنح الحكومة الجديدة قدرات اكبر لخدمة الشعب العراقي، حسب قوله.

وفي المؤتمر الصحفي لرئيس إقليم كردستان مسعود بـارزاني الذي لم يتطرق فيه إلى الوضع السياسي ومسـار الاتـفـاقـات بـين مختلف الأطـراف فحسب بل إلى قضايا أخرى أيضا.

وأكـد رئيس الإقليم على نجاح المبادرة التي سبق وان أطلقها في محاولة منه لحل الأزمة السياسية التي تعصف في البلاد مشيرا في الوقت نفسه إلى أن على رئيس الوزراء المكلف تشكيل حكومته خلال مدة أقصاها شهرا ، شاكرا في الوقت نفسه الكتل السياسية العراقية لتجاوبها مع المبادرة التي أطلقها لحل الأزمة السياسية العراقية.

ومن المتوقع أن تتشكل الحكومة العراقية في غضون شهر وسيرافق تشكيل هذه الحكومة نقاشات وأخذ وعطاء.

النائب عن التحالف الكردستاني فرهـاد الاتـروشـي شـرح الوضع اللاحق لتوزيع المناصب السيادية قـائـلا إن مـن الطبيعي أن يسعى كل مكون إلى الحصول على اكبر الحصص.

عامر حسن فياض عميد كلية العلوم السياسية في جامعة بـغداد رأى أن هذا الاتفاق بداية للخروج من عنق الزجاجة في ما يتعلق بتوزيع المناصب السيادية الثلاثة المهمة كما رجح أن تتميز الفترة المقبلة بمرحلة انتقالية من حالة خـلاف إلى حالة اختلاف واعتبر هذه الحالة طبيعية جدا في منطق السياسة والتنافس.

أستاذ العلوم السياسية، الناصر دريـد سعيد ثـابـت رأى أن عملية تشكيل الحكومة كانت ستتم دون أدنـى شك منذ أن تمكن المالكي من إدارة تحالفات ناجحة في حين فشلت العراقية في خلق مثل هذه التحالفات كما أشار إلى أن الانتظار كان لغرض إشراك العراقية في الحكم.

أستـاذ العـلـوم السياسية رأى أن المشـاكـل المقـبـلـة بـعـد حـل توزيع المناصب السيـاديـة قـد تـركـز على تـوزيـع المـنـاصـب داخـل الحكومة وتـسـاءل عـن الـنـظـام الـذي سيتم إتباعه، اهو نظام النقاط مثلا وإذا ما تم اعتماد هذا النظام فمن المرجح حسب قوله أن تحصل العراقية على حصة الأسد.

الـنـاصـر ثـابـت تـحـدث أيـضـا عـن احتمالات خلافات داخل الكتل نفسها مثل العراقية بشأن توزيع المناصب بين أفرادها ثم حتى توزيع المناصب داخـل أقـطـاب الـتـحـالف الـوطـني ثم تساءل عن نوع هذه المناصب وهذا الأمـر ينطبق على جميع الأطـراف الصغيرة داخل العملية السياسية حسب قوله، غير انه أشار بالتحديد إلى العراقية باعتبار أنـهـا تضم رؤوسـا كبيرة وطموحة وجميعها تسعى إلى مناصب. المحلل أشار أيضا إلى وجـود حديث عن مطالب بإخـضـاع الـقـضـاء نـفـسـه لمـبـدأ المحاصصة.

مواطنون عبروا عن مشاعرهم في مثل هذا اليوم الذي انتظره الشعب طويلا.

سلمان قاسم من بغداد رأى أن غياب الحكومة لم يؤثر على الحياة في العراق وأن تشكيل الحكومة الآن لن يؤثر هو الآخر معتبرا أنها قضية سياسية داخلية بين الفرقاء.

غير أن مواطنة من بغداد أيضا رأت أن هذا اليوم مهم وعبرت عن أملها في أن يهتم السياسيون بأبناء الشعب وان يفوا بوعودهم الانتخابية.

وكان رئيس مجلس النواب السابق القـيـادي في تـحـالـف الـوسـط إيـاد السامرائي قـال إن مـبـادرة رئيس إقـلـيـم كردسـتـان مسعود بـارزاني جـاءت لتنهي التشنج الحاصل في العـمـلـيـة الـسـيـاسـيـة نـتـيـجـة تـأخـر تشكيل الحـكـومـة والإحـبـاط لدى المواطنين من جراء ذلك.

وأوضح السامرائي "نتوجه بالشكر إلى مسعود بـارزاني على المبادرة، وكنا نتمنى عقدها قبل هذا الوقت، إذ وصلنا إلى مرحلة لا بد من الحسم وتسببت في شعور من الإحباط للـعـراقـيـين نـتـيـجـة الـتـأخـر، وقد جـاءت المبـادرة لتنهي هـذا التشنج والإحباط".

وأضـاف أن "هناك سلبيات خلال الـفـتـرة المـاضـيـة خـاصـة في ما يخص المسائل العالقة التي تأجلت معالجتها لسـنـوات، يـجـب عـلـيـنـا احترام الدستور وإضافة العديد من التشريعات إليه، هناك مسائل وردت في الـدسـتـور تم تعطيلها بسبب الخلافات السياسية".

المساءلة: رفع إجراءات الاجتثاث يتطلب قراراً من الهيئة التمييزية

متابعة/ المدى

أكـدت الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والـعـدالـة إن قـرار الاجـتـثـاث بـحـق الـقـيـاديـين في القائمة العراقية صالح المطلك وظافر العاني وراسم العوادي كان صادراً عن الهيئة التمييزية المختصة في محكمة التمييز بتطبيق قانون الهيئة.

وقال مصدر مسؤول في الهيئة للوكالة الإخبارية للأنباء أمس الاول الخميس إن رفـع هذه الإجـراءات يجب أن يصدر عن الهيئة ذاتها.

وكـان الـقـيـادي في القائمة العراقية جمال البطيخ قد أعلن أن قادة الكتل السياسية اتفقوا خلال الاجتماع الذي عقد، عصر أمـس الأول في مـنـزل رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ببغداد، على رفع إجراءات هيئة المسـاءلـة والـعـدالـة عن صالح المطلك وظافر الـعـاني وراسم الـعـوادي، مـمـا يـمـكـنـهـم من المشاركة في العملية السياسية.

وقـال البطيخ إن قـادة الكتل السياسية اتفقوا خلال الاجتماع في منزل رئيس إقليم كردستان مسعود بـارزاني ببغداد، على حسـم مـلـف هـيـئـة المـسـاءلـة والعدالة ورفع إجراءات الهيئة عن رئيس جبهة الحوار الوطني صـالـح المـطـلـك وظـافـر الـعـانـي وراسـم الـعـوادي، والسماح لهم بالمشاركة في العملية السياسية.

وأضاف البطيخ أن رفع إجراءات هيئة المساءلة والعدالة عن المطلك والعاني والعوادي سيمكنهم من المشاركة في العملية السياسية، بحسب قوله.

ومـنـع رئـيـس جـبـهـة الـحـوار الوطني المنضوية في القائمة الـعـراقـيـة صـالـح المـطـلـك من حـق الـتـرشـح في الانـتـخـابـات البـرلمـانـيـة الأخـيـرة بـنـاء على قـرار لهيئة المساءلة والعدالة صدر قبيل بدء الانتخابات، في شباط الماضي، بتهمة ترويجه لأفـكـار حـزب الـبـعـث المنحل داخـل الـبـرلمـان الـعـراقـي، فيما اتهم المطلك حينها دولاً إقليمية بممارسة ضغوط على الهيئة التمييزية.

واعـتـبـر الـعـديـد مـن الكتل السياسية في البلاد أن قرارات هيئة المساءلة والعدالة، التي اجتثت عددا من مرشحي الكتل السياسية وحرمت آخرين من حق الترشح للبرلمان، قرارات قانونية وقضائية بحتة وليست سياسية، في حـين قـرر قـادة الكتل السياسية باجتماع أمس الأول رفـع الـقـرار عـن المطلك والعاني ضمن صفقة سياسية ومن دون الرجوع إلى القضاء أو القانون.

يذكر أن عدد المرشحين الذين شملوا بقرارات هيئة المساءلة والعدالة ومنعوا من المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في السابع من شهر آذار الحـالي، بـلـغ ٥١٧ مرشحا، بـحـسـب مـا أعـلـنـت مفوضية الانتخابات، من أبرزهم النائب السابق صالح المطلك والنائب ظـافـر الـعـانـي، كما شمل نحو ٦٥ مرشحا بـقـرارات استبعاد صـادرة عن لجـان أخـرى كتلك المرتبطة بـوزارات الداخلية والأمن الوطني والتعليم العالي والتربية.

وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد قبلت طعون ٢٧ من المرشحين المستبعدين، فيما استبعدت ١٦٧ منهم بشكل نـهـائـي، وقـدم ٢٦٢ مرشحاً بدلاء عنهم، وبحسب المفوضية فإن ٥٨ فقط من هؤلاء تقدموا ببدلاء عنهم قبل منهم ثلاثة.